الفصل الرابع

تداعيات عدم تحقيق التكامل الاقتصادي العربي على الأمن القومي العربي

تسعى الدول إلى الدخول في تكامل معاً لما يترتب عليه من تحسين في أداء اقتصادات الدول المشاركة في التكامل ويشمل رفع كفاءة تخصيص الموارد المتاحة لهذه الدول، تعظيم الرفاهية التي تعود على مواطنيها، وتفادى الصراعات المسلحة التي تنشأ عن محاولات استلاب دول لموارد أخرى، وسعيها إلى تعظيم ورفاهية مواطنيها على حساب الآخرين، ومن ثم يمكّن من إشاعة السلام، وهذا يعنى إن التكامل الاقتصادي والأمن القومي هما وجهان لعملة واحدة، الأمن والتنمية.

وهنا، لابد من القول انه ربما لا تتاح لمجموعة من دول العالم مقومات التكامل قدر ما يتوافر للدول العربية، وفى الوقت الذي تسعى دول العالم جميعاً للانتماء لكيانات كبرى في عصر العولمة، فما زالت الدول العربية تواجه العالم الخارجي وتحديات المنطقة، فرادى، مع بعض الاستثناءات، الأمر الذي يفوت على الدول العربية ثمار التعاون الوثيق في مضماري التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن القومي.

لقد حظي التعاون العربي باهتمام واسع على مختلف المستويات، وذلك نتيجة لما يجمع الدول العربية من مقومات وروابط مشتركة تتمازج فيها اللغة والحضارة والتاريخ المشترك والدين المشترك والتواصل الجغرافي. وقد تمكنت جامعة الدول العربية خلال مسيرتها من إقامة بنى أساسية للعمل العربي المشترك، تتمثل بكم كبير من الأطر والمؤسسات والمواثيق والاتفاقيات والقرارات، ولكنه رغم شموليتها واتساعها لم يتم

الالتزام بها في التنفيذ العملي، وبقيت محصلتها ضئيلة وفي أضيق الحدود، مقارنة بما حققته تجربة الاتحاد الاوروبى، على الرغم من أن جامعة الدول العربية أقدم منها حيث بدأت في عام ١٩٤٥، اذ لا ينقص الدول العربية المؤسسات المشتركة التي تعمل في إطار التعاون والتكامل وتهدف إلى تنميته والارتقاء به حيث تم إنشاء قطاع واسع من الأجهزة المتنوعة ذات الوظائف المختلفة على المستوى الحكومي وغير الحكومي، وعلى المستويين الشمولي والقطاعي، من منظمات العمل العربي والاتحادات العربية النوعية والمجالس الوزارية المتخصصة، تشكل في مجملها إطاراً تنظيمياً بإمكانه أن ينسق بين الدول العربية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والثقافية.

وعلى الرغم من أهمية هذه الأجهزة، إلا أن من محددات جهودها، الحالة السياسية السائدة والعلاقات العربية البينية وتفاعلاتها التي جعلت انجازاتها متواضعة، ولم ترق إلى مستوى التنسيق المطلوب للسياسات المختلفة، كما إنها لم تستطع في كثير من الأحيان التأثير واتخاذ المواقف المدروسة في اتخاذ خطوات مهمة تجاه تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

إن التكامل الاقتصادي العربي يتحقق من خلال مجموعة متكاملة من المداخل، أولها المدخل التبادلي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الاتحاد الجمركي العربي والسوق العربية المشتركة، بالتزامن مع المدخل الإنتاجي اى الاستثمارات العربية المشتركة مع مدخل البنية الأساسية، الربط الكهربائي العربي، الربط البرى العربي بالسكك الحديدية، الربط البرى للطرق، الربط البحري بين الموانئ العربية وربط شبكات الانترنت العربية، مع ضمان حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول العربية. ويتعزز التكامل ويدعم بالأمن المائي العربي

والأمن الغذائي العربي والأمن الإنساني العربي، وان عدم تحقيق هذه الحزمة من العوامل، أو تحقيق جزء بسيط منها، يؤدى إلى حدوث خلل في الأمن القومي العربي، بسبب العلاقة العضوية التبادلية بين هذه الحزمة من العوامل والأمن القومي العربي، إذ إن المفهوم المعاصر للأمن القومي قد تجاوز المفهوم التقليدي وتطور ليشمل الأمن الغذائي، والأمن المائي والأمن البيئي بل وأمن الفرد من حيث حقه في الحياة وحقه في التنمية وحقه في الحرية وفى العيش بكرامه وبلا خوف وفى بيئة سليمة.

إن الأمن القومي العربي يمكن تعريفه،هو قدرة الأمة العربية في الدفاع عن نفسها وعن حقوقها وصون استقلالها وسيادتها على أراضيها، ومواجهة التحديات والمخاطر من خلال تنمية القدرات والإمكانات العربية في المجالات كافة، في إطار وحدة عربية شاملة آخذه في الاعتبار الاحتياجات الأمنية القطرية لكل دولة بما يخدم مصالح الأمة العربية، ويضمن مستقبلاً آمنا لأبنائها وبما يمكنها من المساهمة في بناء الحضارة الإنسانية.

وإن مفهوم الأمن القومي العربي هو مفهوم دفاعي ووقائي، ينطلق من الإيمان بأن الأمة العربية جماعة أمنية واحدة ذات هوية واحدة، غايتها تحصين الوطن العربي تجاه العدوان والاحتلال بكل أشكاله، وحماية المواطن العربي من التهميش والإقصاء والفقر والأمية والمرض، وضمان حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمحافظة على حرياته السياسية. وآلا يقتصر الأمن القومي العربي على البعد العسكري فحسب، وإنما يشمل الإبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمعلوماتية والتكنولوجية والأمن الغذائي والمائي والبيئي ووحدة التراب الوطني لكل دولة ويشكل الأمن القومي العربي العنصر الاساسى لحماية

مصالح الأمة ويتكامل مع الأمن القطري بما يخدم مصالح الأمة العربية في حاضرها ومستقبلها (تقرير لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي، ليبيا، ٢٠٠٧) .

وفى ضوء ما تقدم نرى الربط الجدلي والعضوي والمصيري بين الأمن القومي العربي والتكامل الاقتصادي العربي، حيث أن الخلل في أي منهما يؤثر على الأخر بشكل كبير.

لقد اهتمت الدول العربية بالمدخل الإنتاجي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي طيلة العقود الأربعة السابقة وعملت على استقطاب رؤوس الأموال من خلال توفير مناخ استثماري ملائم لجذب وتوطين الاستثمارات العربية واهتمت في هذا الشأن بإصدار التشريعات الملائمة لذلك، لتقديم التيسيرات الضريبية والنقدية اللازمة، وضمان الاستثمارات العربية ضد المخاطر السياسية والتجارية. إضافة إلى توفير الأطر المؤسسية والمقومات البنيوية والإدارية اللازمة لتشجيع وتسهيل انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، وبالرغم من أهمية الاستثمارات العربية في تحقيق المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي العربي، فإنها مازالت ضئيلة ومحدودة نسبياً بالمقارنة مع الاستثمارات العربية خارج العالم العربي حيث بلغت التدفقات الاستثمارية المباشرة العربية البينية ٢٠,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وانخفضت عام ٢٠٠٩ الى ١٩,٢ مليار دولار كما بلغت التدفقات الاولية للاستثمار الاجنبى المباشر الواردة الى الدول العربية ٨٠,٧ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٩، بينما بلغت ٩٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠٠٩)، مقارنة مع أكثر من ١,٥ ترليون دولار حجم الاستثمارات العربية خارج العالم العربى، وتتركز مشاريعها في مجال الخدمات البسيطة والصناعات البسيطة والصناعات الصغيرة ذات رؤوس

الأموال الضئيلة المحدودة في انعكاساتها التنموية، ولا تساهم إلا ما نـدر في القطاعات المهمة كالزراعة والصناعة اللازم تنميتها لتـوفير الأمـن الغذائي والصناعات الكبرى، إذ تواجه الاستثمارات العربيـة معوقـات كثيرة تعترض تنفيذها وتشغيلها مما يؤدى إلى تعثر بعضها وتوقفها، ومن أهم هذه المعوقات عدم استقرار التشريعات التنظيمية للاستثمار في بعض الدول العربية، وتدهور قيمة العملة المحلية فيها، وتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار، وتعقيد الإجراءات المتعلقة بالترخيص للاستثمار، إضافة إلى معوقات تتمثل بعدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات الأمنية فـي بعض الدول العربية، وهذا أدى إلى عدم تحقيق مدخل مهم من مـداخل التكامل الاقتصادي العربي، وهو المدخل الإنتاجي.

كما اهتمت الدول العربية بالمدخل التبـادلي (التجـاري)، ولكـن وبالرغم من الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية للسلع العربية المنشـأ منذ العام ٢٠٠٥ لم تتمكن منطقة التجارة الحرة العربيـة الكبـرى مـن تعميق الأداء التكاملى لها حيث لم يتجاوز مؤشر التكامل الاقتصادى الذى يقوم على قياس نسبة الصادرات البينية الى إجمـالى التجـارة العربيـة الاجمالية، ٥% فى العام ٢٠٠٩ مقارنة مع ٤,٨% عام ١٩٩٨. ويعزى ذلك فى جزء منه الى ضعف القاعدة الإنتاجية العربية وعدم اكتمال البنية الاساسية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وممارسـة العديـد مـن الإجراءات المقيدة للتجارة وغيرها من موضوعات قواعد المنشأ والقيود غير الجمركية فى إطار المنطقة التي لم يتم الانتهاء منها بعد (التقريـر الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٠).

وبالرغم من الانتهاء من عدد كبير من القواعد وإقـرار نمـوذج شهادة المنشأ الجديد والانتهاء من صياغة الأحكام العامة للقواعد لا زالت المفاوضات بين الدول الأعضاء مستمرة بشأن صـياغة قواعـد منشـأ

تفصيلية لباقي السلع التي لم ينتهي من قواعدها بعد حيث لا زال معيار تحقيق القيمة المضافة عند (٤٠%) لإكساب صفة المنشأ هو المعيار المتعامل في تحديد منشأ تلك السلع.

فمنذ دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام ١٩٩٨حيز التنفيذ لم يحسم موضوع معاملة منتجات المناطق الحرة في إطار المنطقة وذلك لعدم وجود قواعد عربية للمنشأ واضحة للمنتجات العربية المتبادلة عند منح التخفيض الجمركي.

وبالرغم من التحضيرات المستمرة نحو عقد الاجتماعات الخاصة بإحياء المفاوضات الإقليمية بشأن تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية ستبقى التحديات التي تحيط بتجارة تحرير الخدمات بين الدول العربية مرتبطة بإتمام الإصلاحات الهيكلية المحلية لتحرير تجارة الخدمات على المستوى الوطني وبالالتزامات بتحرير تجارة الخدمات على المستويين متعدد الأطراف في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية، والمستوى الإقليمي في إطار اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى مستوى التحضيرات للانتقال إلى الإتحاد الجمركي العربي وتنفيذا لما نصت عليه قرارات القمة العربية الاقتصادية التي عقدت في الكويت ٢٠٠٩ وشرم الشيخ ٢٠١١ والتي أكدتا على ضرورة الانتهاء من استكمال كافة متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له في عام ٢٠١٥، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من قبل الدول المؤهلة، وصولاً للسوق العربية المشتركة ٢٠٢٠، وهذا يمثل الطموح، وان تأخر كثيراً، على أمل الوصول إلى التكامل الاقتصادي العربي.

كما يستلزم دعم الاتحادات العربية النوعية، اذ على الرغم من انها حققت بعض الانجازات المهمة خلال العقود السابقة، لكنها في المحصلة لم تتمكن من تنمية الأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية المتعلقة بها، وتوجيهها في مسار التكامل الاقتصادي العربي.

كما أثرت الخلافات السياسية الظرفية بين الدول العربية، والتوازنات القطرية سلباً على أداء أجهزة العمل العربي باتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي اذ لم يتم تنفيذ العدد الكبير من قرارات القمم العربية الدورية والاقتصادية والتنموية بسبب مشكلة التمويل وأسباب أخرى، مما شكل عائقاً خطيراً في مسار التكامل الاقتصادي العربي.

وعلى الرغم من أن جهوداً عربية جماعية وجادة تمضى نحو تحقيق التنمية الشاملة في المنطقة العربية، إلا أن الفكر السائد لا يزال يتمركز حول التنمية الوطنية دون ربطها كافياً بالمستوى العربي لتحقيق التكامل الاقتصادي، رغم إن خبرات التكتلات الاقتصادية في شتى مناطق العالم قد أثبتت ارتباط النمو الوطني بعلاقات الجوار اى بالعلاقات الإقليمية ثم الدولية، وهو ما يحتم علينا تطوير عملنا المشترك لبناء التكامل الاقتصادي العربي.

وفيما يتعلق بالأمن المائي العربي، فقد أجمعت الدراسات التي أجرتها المنظمات العربية والإقليمية والدولية المتخصصة على أن المنطقة العربية ستواجه عجزاً مائياً كبيراً في المستقبل، حيث بدأت تداعياته ومؤشراته في الظهور، كما فى مشكله نهرى دجلة والفرات، مياه نهر النيل ومشاكل المياه بين الدول العربية وإسرائيل، وغيرها.

وبخصوص الأمن الغذائي العربي، فقد ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية من حوالي ٢٤,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى حوالي ٢٩,٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وتعود أسباب تفاقم العجز

الغذائي إلى ضعف أداء القطاع الزراعي بسبب عدم معالجة المشكلات الهيكلية المزمنة في بنية هذا القطاع، والتي باتت تندر بأخطاء فادحة على مستقبل الأمن الغذائي العربي وبالتالي تهديد الأمن القومي العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٠).

إن صيانة واستعادة الأمن القومي العربي، يستوجب من الدول العربية أن تسعى سعياً جاداً نحو تعزيز التكامل فيما بينها على كل الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وربط المصالح الذاتية لكل دولة عربية بالمصلحة العربية العليا لسببين، الأول لأنه ما تواجهه من تحديات يتجاوز قدرة اى دولة عربية منفردة والثاني أن انتكاس التكامل الاقتصادي العربي يؤدى إلى انهيار الأمن القومي العربي.

وفى ختام مقالتي لابد من الانتهاء مع وصية لأحد أهم رواد الفكر القومي المفكر العراقي المرحوم الدكتور/ سعدون حمادي الذي أوصى بان يرسم على وجه الضريح خارطة الوطن العربي بحدودها الخارجية وان يكتب على الضريح باللغة العربية الواضحة (أيها المواطنون : عليكم بوطنكم العربي وحدوده في دولة قوية تقدمية فليس غير الوحدة العربية ما يحقق لكم الأمن والنهضة والتقدم، وهى لابد متحققة بإذن الله وجهادكم).